A

WIPO
المنظمة العالمية للملكية الفكرية

WIPO/ACE/15/11
الأصل: بالإنكليزية
التاريخ: 26 أغسطس 2022

اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ

الدورة الخامسة عشرة
جنيف، من 31 أغسطس إلى 2 سبتمبر 2022

الفصل في قضايا التعدي على الملكية الفكرية

*مساهمات أعدتها الهند، والجمعية الدولية للملكية الفكرية (*AIPPI*)، والرابطة الدولية للعلامات التجارية (*INTA*)*

1. اتفقت اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ (لجنة الإنفاذ)، إبّان دورتها الرابعة عشرة المعقودة في الفترة من 2 إلى 4 سبتمبر 2019، على أن تنظر، إبّان دورتها الخامسة عشرة، في عدة موضوعات منها "تبادل المعلومات حول التجارب الوطنية الخاصة بالترتيبات المؤسسية بشأن سياسات وأنظمة إنفاذ الملكية الفكرية، بما في ذلك آليات تسوية منازعات الملكية الفكرية بطريقة متوازنة شاملة وفعالة". وفي هذا الإطار، تعرض هذه الوثيقة مساهمات دولة عضو (الهند) ومراقبين اثنين (الجمعية الدولية للملكية الفكرية (AIPPI) والرابطة الدولية للعلامات التجارية (INTA)) بشأن الفصل في قضايا التعدي على الملكية الفكرية.

2. وتتناول مساهمتا الهند والرابطة الدولية للعلامات التجارية الأوامر الزجرية الأولية. وتقدم مساهمة الهند لمحة عامة عن ظهور الأوامر الزجرية المتغيرة وتطورها في الهند. وتنظر المساهمة في التحديات الفريدة التي تطرحها القضايا التي تنطوي على التعدي على الملكية الفكرية عبر الإنترنت، وكيف غالبًا ما تكون الأوامر الزجرية المتغيرة ضرورية لمواجهة هذه التحديات. وتم الاعتماد على السوابق القضائية الحديثة في المنطقة لتوضيح تطور النظام الشامل للأوامر الزجرية المتغيرة في الهند.

3. وتوضح مساهمة الرابطة الدولية للعلامات التجارية نتائج دراسة استقصائية عن الأوامر القضائية التمهيدية الذي أجرته لجنة الإنفاذ في الرابطة الدولية للعلامات التجارية في 47 سلطة قضائية. وبعد التوصل إلى أن شروط الأوامر القضائية تختلف اختلافًا كبيرًا من نظام قانوني وطني إلى آخر، أرست النتائج الأساس لاعتماد قرار مجلس إدارة الرابطة لعام 2020 بشأن الحد الأدنى من المعايير التي تعتقد الرابطة أنها يجب أن توجه التنسيق التشريعي المستقبلي للمتطلبات والعمليات الخاصة بالأوامر القضائية. كما تقدم المساهمة أمثلة ملموسة لمختلف المعايير الوطنية وتحدد المجالات التي تحتاج إلى مزيد من التنسيق.

4. وتكمّل مساهمة الجمعية الدولية للملكية الفكرية مساهمتها لعام 2018 التي ركّزت على *التقدير الكمّي للانتصاف النقدي*، وتلخّص الاستنتاجات الرئيسية التي خلصت إليها دراستان حديثتان إضافيتان: التعويضات عن أفعال التعدي على الملكية الفكرية خلاف البيع، والإدراك المعقول في التعويض عن التعدي على حقوق الملكية الفكرية. وتعالج المناقشات المبادئ المطبّقة على التقدير الكمّي للتعويضات واستردادها على الرغم من عدم وجود بيع قائم على التعدي، وأثر المعرفة عند تقييم التعويض عن التعدي على حقوق الملكية الفكرية المسجّلة وغير المسجّلة.

5. وترد المساهمات بالترتيب التالي:

الأوامر الزجرية المتغيرة وغيرها من أوامر التعويض الزجرية في الهند 2

العمل الحديث العهد الذي أجرته الجمعية الدولية لحماية الملكية الفكرية (AIPPI) بشأن التعويض عن أفعال التعدي على الملكية الفكرية.....7

أعمال الرابطة الدولية للعلامات التجارية بشأن تنسيق التشريعات المتعلقة بالأوامر القضائية التمهيدية 12

[تلي ذلك المساهمات]

الأوامر الزجرية المتغيرة وغيرها من أوامر التعويض الزجرية في الهند

مساهمة من إعداد القاضية براثيبا إم سينغ، قاضية، شعبة الملكية الفكرية، محكمة دلهي العليا، نيودلهي (الهند) *

ملخص

تصف هذه المساهمة نشأة الأوامر الزجرية المتغيرة وتطورها في الهند. وتبدأ المساهمة بمقدمة تستعرض مختلف أنواع الأوامر الزجرية التي كانت متاحة على مر التاريخ في الهند. بعد ذلك، تركز المساهمة على التحديات الخاصة التي برزت في القضايا التي تنطوي على تعديات على الملكية الفكرية، لا سيما في عصر الإنترنت. وختامًا، تناقش الوثيقة نشأة وتطور نظام شامل للأوامر الزجرية المتغيرة في الهند من خلال أمثلة لسوابق قضائية حديثة بشأن هذا الموضوع.

أولاً. مقدمة

1. أكد القاضي آر سي لاهوتي (الذي أصبح رئيسًا لقضاة الهند) في عام 2001 على أهمية إصدار الأوامر الزجرية في قضايا التعدي على حقوق الملكية الفكرية، بكلمات تبين أنها غير قابلة للتغيير:

> *"إن رفض إصدار أمر زجري على الرغم من توفر وقائع، أُثبتت للوهلة الأولى من خلال أدلة دامغة ومواد مسجلة، يؤدي في بعض الأحيان إلى الفشل في تحقيق العدالة، ولن يكون ممكنًا التراجع عن هذا الضرر الذي لحق بالمدعي".*[1]

2. ولطالما كانت الهند تميل إلى إصدار الأوامر الزجرية لصالح أصحاب حقوق الملكية الفكرية. وتخضع الأوامر الزجرية المؤقتة في المقام الأول لقانون الإجراءات المدنية، الذي ينص على أنواع مختلفة من الأوامر الزجرية:

- أمر زجري بناء دون إخطار الطرف الاخر: يُمنح عادةً في التاريخ الأول للإدراج في قائمة الدعاوى إذا كان ثمة سبب كاف للاعتقاد بأن إصدار الإخطار من شأنه أن يعرض مطالبة أصحاب حقوق الملكية الفكرية للخطر؛
- أمر زجري مؤقت: يُمنح خلال النظر في الدعوى؛
- أمر زجري دائم: يمنح في المرحلة النهائية.

3. وتشمل الفئات المختلفة للأوامر الزجرية والأنواع الأخرى من أوامر التعويض التي مُنحت، وتُعد معترفًا بها ما يلي:

- أمر أنطون بيلر: هذا النوع من الأوامر الزجرية يشبه إلى حد بعيد أمر التفتيش، ويستمد اسمه من قضية أنطون *بيلر كي جي ضد مانيوفكتشرينغ بروسيس* المحدودة. وهو عادة ما يُمنح عندما يكون هناك احتمال أن يتلف المدعى عليه أدلة مهمة. ومن ثم، لمنع مثل هذا السيناريو، يمكن للمدعي، دون أي إخطار المدعى عليه، أن يلتمس من المحكمة مسح مقر المدعى عليه لغرض تأمين الأدلة المذكورة؛
- أمر ماريفا: يُشتق اسم هذا الأمر الزجري من قضية *ماريفا كومبانيا نافيرا ضد إنترناشيونال بالك كاريرز*[2]. وهو عادة ما يُمنح لغرض منع المدعى عليه من التصرف في الأصول أو نقلها خارج نطاق اختصاص المحكمة المعنية لكي يجعل تنفيذ الأمر القضائي لصالح المدعي عديم الجدوى أو "حكمًا عديم المفعول"؛
- أمر نورويتش فارماكال: يُشتق اسمه من قضية *نورويتش فارماكال ضد كستمز أند إكسايز كوميشنرز*[3]، وعادة ما يُمنح هذا النوع من الأوامر الزجرية ضد أطراف أخرى تورطت ببراءة أو بالخطأ في القضية المنظورة. ويفرض هذا الأمر

---

* الآراء الواردة في هذه الوثيقة هي آراء المؤلفين ولا تعبر بالضرورة عن آراء الأمانة أو الدول الأعضاء في الويبو.

1 2001) SCC OnLine SC 1416).

2 (1975) 2 Lloyd's Rep 509).

3 (1973) UKHL 6).

الزجري الكشف عن المستندات والمعلومات المتصلة بالقضية والمطلوبة لمساعدة المدعي في رفع دعواه ضد أولئك الأفراد الذين لهم دور محوري في القضية؛

- أمر جون دو: هذه الأوامر الزجرية تكون بناء على طلب من طرف واحد ودون إخطار الطرف الاخر ، وتصدر في تلك القضايا التي يكون فيها المدعى عليه غير قابل للتحديد. والفكرة هي حماية أصحاب حقوق الملكية الفكرية في السيناريوهات التي قد لا يتسنى فيها تعقب المتهمين، وهو أمر منتشر بشكل خاص في حالات القرصنة الرقمية.

ثانيًا. التحديات الجديدة التي فرضتها الإنترنت

4. أصبحت الأنواع والفئات المذكورة أعلاه من الأوامر الزجرية راسخة جيدًا الآن بوصفها جزءًا من عملية التقاضي في منازعات حقوق الملكية الفكرية.

5. ومع ذلك، أدى ظهور الإنترنت إلى تغيير نظام التقاضي والإنفاذ بالكامل فيما يتعلق بالملكية الفكرية. وكانت التحديات الأولية التي واجهت المحاكم تتعلق بأسماء الحقول وإساءة استخدام العلامات تجارية كجزء من أسماء الحقول. وقد عولجت هذه الأمور بشكل يسير من خلال منح أوامر زجرية قابلة للتنفيذ وملزمة لأمناء السجلات وأصحاب التسجيلات، والتي استندت إلى حد كبير إلى أحكام السياسة الموحدة لتسوية المنازعات المتعلقة بأسماء الحقول[4]. وبالتالي، كان من المعتاد جدًا أن تعترف المحاكم الهندية بالحقوق في العلامات التجارية، وبالتالي، إصدار الأوامر الزجرية، أو حظر أسماء الحقول التي تتعدى على العلامات التجارية.

6. ولكن مع ظهور منصات وسائل التواصل الاجتماعي، ومواقع التجارة الإلكترونية، ومنصات القوائم، والأدلة الإلكترونية وغيرها من المواقع الإلكترونية، تضاعفت التعديات على الملكية الفكرية شكلًا ومضمونًا. وكان على المحاكم أن تتصدى لتحديات فرضتها عليها الإنترنت لكي تتمكن من إصدار أوامر فعالة، بل وإنفاذ مثل هذه الأوامر بعد إصدارها. ومن الأمثلة على هذه التحديات بيع المنتجات المقلدة على الإنترنت، ودور الوسطاء، والأوامر الزجرية العالمية، والحظر عابر الحدود. بالإضافة إلى ذلك، اشتمل عدد كبير من القوانين واللوائح التي سُنت حديثًا على سبل انتصاف مختلفة لفائدة أصحاب الملكية الفكرية.

ثالثًا. الأوامر الزجرية المتغيرة في الهند

7. في هذا السياق، برز مفهوم الأوامر الزجرية المتغيرة في الهند. فقد انتشرت المواقع الإلكترونية التي تبث محتوى متعد بشكل أساسي. وفي البداية، كانت المحاكم تمنح أوامر بحظر المحتوى المتعدي بالإشارة إلى صفحات إلكترونية محددة. ولكن بمرور الوقت، بات من الواضح أنه على الرغم من حظر صفحات إلكترونية محددة، فيمكن بسهولة . بسبب القدرات التكنولوجية . نقل المحتوى نفسه إلى صفحة إلكترونية جديدة في غضون ثوانٍ. وأدى ذلك إلى بحث أصحاب الملكية الفكرية عن سبل انتصاف أقوى وأشد قسرًا، مثل حظر المواقع الإلكترونية بالكامل. وحينئذ تنظر المحكمة فيما إذا كان المحتوى السائد على الموقع الإلكتروني مقرصنًا أو غير قانوني على نحو آخر، وإذا كان الأمر كذلك، تصدر أمرًا بحظر الموقع الإلكتروني. ولبضع سنوات، كانت أوامر حظر المواقع الإلكترونية فعالة في الحد من التعدي. ومع ذلك، فقد أعرب بعض المحاكم عن عبارات تدعو إلى توخي الحذر.

8. ومع زيادة التقدم التكنولوجي، فإنه بالطريقة نفسها التي تُنسخ بها الصفحات الإلكترونية ويُنقل بها المحتوى المتعدي بسهولة، بدأت ممارسة إنشاء مواقع مثيلة بديلة بالمحتوى نفسه الموجود على موقع محظور. وقد أصدرت محكمة دلهي العليا حكمًا تاريخيًا في عام 2019 في قضية يو تي في سوفتوير كوميونيكشنز ضد *1337X.to*[5]، حيث عالجت المحكمة قضية تعدي على حق المؤلف بمنح أمر زجري متغير لحماية حقوق المدعي في العديد من الأفلام السينمائية. وقد نظرت المحكمة العليا في حكم محكمة سنغافورة العليا في قضية ديزني إنتربرايزس ضد مي لميتيد[6] وقررت اعتماد مفهوم الأوامر الزجرية المتغيرة المعترف بها هناك. ومارست المحكمة سلطتها الأصيلة إذ سمحت لمالك حق المؤلف بالتماس تمديد نطاق أمر زجري ممنوح بالفعل لكي يحظر المزيد من المواقع الإلكترونية المثيلة البديلة والمواقع الإلكترونية المستخدمة في إعادة التوجيه التي لديها المحتوى نفسه الخاص بالموقع الإلكتروني المتعدي الأساسي أو محتوى مشابه له. ورأت المحكمة أنه لا يمكن تحميل المدعي مسؤولية رفع دعاوى متكررة لإصدار أوامر زجرية منفصلة ضد مواقع إلكترونية عديدة مترابطة. وبالتالي، فإن رئيس القلم[7] يستطيع بمجرد تلقي التماس من المدعي بشأن دعوى منظورة أن يُمدد نطاق الأمر الزجري ليشمل المواقع المثيلة البديلة أيضًا. ومن ثم، فإن الأمر الزجري المتغير ليس ثابتًا أو جامدًا يقف عند الموقع الإلكتروني الأصلي ولكنه قابل للتمديد بصفة متغيرة ليشمل المواقع الإلكترونية المستقبلية.

9. وفيما يخص أوامر حظر المواقع الإلكترونية والأوامر الزجرية المتغيرة، أُعرب عن مخاوف بشأن وجوب الأخذ بمبدأ التناسب عند تنفيذ الأوامر الزجرية المتغيرة ومنح أوامر التعويض، فكلاهما لا يجب أن يكون فضفاضًا. فقد رأت بعض المحاكم في

---

4 https://www.icann.org/resources/pages/help/dndr/udrp-en.

5 (2019) 78 PTC 375 (Del).

6 (2018) SGHC 206.

7 رؤساء القلم موظفون قضائيون من محاكم المقاطعات الملحقة بالمحكمة العليا، وهم يتولون في المقام الأول الإجراءات والامتثال لها.

الهند، مثل المحكمة العليا في بومباي، أنه بينما يلزم الحفاظ على حقوق المدعي في الملكية الفكرية، فإن حق المدعى عليه في التجارة وحرية التعبير تجب حمايته أيضًا. وعلى كل حال، فمع تطبيق مبدأ التناسب، فُرضت ضمانة بموجبها يُشترط تدخل رئيس القلم لكي يُمدد نطاق الأمر الزجري، ومن ثم لا يُسمح بالتمديد التلقائي للأمر الزجري بلا حدود.

10. ولتحديد ما إذا كان موقع إلكتروني معين متعديًا أم لا، يمكن النظر في عوامل مختلفة، منها ما يلي:

- ما إذا كان الموقع الإلكتروني يحتوي بشكل أساسي على محتوى غير قانوني أو متعدٍ؛
- ما إذا كان الموقع الإلكتروني يخفي تفاصيل صاحب التسجيل؛
- ما إذا كان الموقع الإلكتروني يرفض تنفيذ أوامر الإزالة؛
- ما إذا كان تحديد عناوين الصفحات الإلكترونية يمثل عبئًا على المدعي؛
- ما إذا كان الموقع الإلكتروني يُسِّهل التعدي بأي طريقة من خلال تقديم تفاصيل مواقع إلكترونية أو أدلة شبكية أخرى متعدية وما إلى ذلك؛
- ما إذا كان الموقع الإلكتروني، أو مشغل المنصة الإلكترونية، يبدي إهمالًا أو تجاهلًا لقوانين حق المؤلف أو التعدي. ويمكن أن يتضح ذلك عند تقييم المحتوى المتاح على هذا الموقع أو هذه المنصة؛
- ما إذا كان الموقع الإلكتروني نفسه قد صدرت بشأنه أوامر قضائية متكررة بسبب العثور على محتوى متعد؛
- ما إذا كان الموقع الإلكتروني يروج لإجراءات مكافحة التحايل؛
- حجم زيارات الموقع الإلكتروني أو وتيرة الدخول إليه؛
- فداحة التعدي.

11. وعلى أساس العوامل المذكورة أعلاه، يمكن أن تصدر المحكمة أمرًا زجريًا لحظر الموقع الإلكتروني أو أمرًا زجريًا متغيرًا.

12. والآن، باتت الأوامر الزجرية المتغيرة معترفًا بها جيدًا منذ عام 2019، لا سيما في حقبة ما بعد الجائحة حيث تعتمد جميع الأعمال التجارية تقريبًا على منصات الإنترنت. ومن قبيل زيادة تمديد نطاق الأوامر الزجرية المتغيرة، أظهرت الدعاوى القضائية الأخيرة أن الحاجة تدعو إلى أشكال أحدث من الأوامر الزجرية وغيرها من أوامر التعويض التي سيكون من المناسب إصدارها في ظروف أخرى. ومن أمثلة هذه القضايا التي كُيفت عليها الأوامر الزجرية ما يلي:

- قضية *Snapdeal Private Limited* ضد *Snapdeallucky-draws.org.in & Ors. CS (COMM)* رقم 2020/264، الذي صدر الحكم بشأنها في 20 يوليو 2020، وقد تعلقت بموقع إلكتروني كان يدير مخطط أسعار احتيالي أو يانصيب أو سحب سعداء الحظ. وقد أصدرت المحكمة أمرًا زجريًا ضد 50 موقعًا إلكترونيًا يستخدمون علامة تجارية معروفة كجزء من أسماء الحقول الخاصة بهم.

- صدرت أوامر زجرية متغيرة ضد مواقع إلكترونية تتعدى على حقوق بث أحداث للعبة الكريكيت، حيث بُثت الأحداث بشكل غير قانوني عبر 54 موقعًا إلكترونيًا مثيلًا بديلًا/مخصصًا لإعادة التوجيه/ذا عنوان أبجدي رقمي يُعد تنويعًا للعنوان الأصلي في قضية سوني بيكتشرز نيتوورك إنديا ضد *www.b1.mylivecricket.biz* وآخرون[8]، والتي صدر الحكم بشأنها في 24 نوفمبر 2020.

- في قضية *Living Media limited & Anr* ضد *www.news-aajtak .co.in* وآخرون[9]، حُميت علامة تجارية معروفة تملكها شركة وسائط وتنويعات هذه العلامة ومشتقاتها من إساءة الاستخدام من قبل صفحات إلكترونية

[8] CS (COMM) 519/2020.
[9] CS(COMM) 395/2020.

ومواقع إلكترونية وأسماء حقول ومنصات شبكية مجهولة، حيث صدر حكم المحكمة في 6 سبتمبر 2021. وسُمح للمدعي في هذه القضية بتقديم قائمة بجميع هذه المنصات إلى Google لكي يُبطل الوصول إليها.

- في قضية Dabur India Limited ضد Ashok Kumar and Others[10] وقضية Gujarat Cooperative Milk Marketing Federation Ltd & Anr ضد *Amul-Franchise.in & Others*[11]، سجّل أشخاص مجهولون أسماء حقول من أجل بيع حقوق امتياز وحقوق توزيع. وجمعوا مبالغ كبيرة من المستهلكين غير الواعين. وبالتالي، لضمان عدم انخداع العملاء السذج ودفعهم الأموال لهذه المواقع الإلكترونية التي تنتحل أسماء شركات معروفة (مثل Dabur وAmul)، حظرت المحكمة تسجيل أسماء الحقول التي تتضمن العلامتين التجاريتين المذكورتين ذاتهما. ومع ذلك، يجري الطعن في هذا القرار، وهذه القضية لا تزال قيد نظر القضاء.

- في قضية *HT Media & Anr* ضد *Hindustantimes.tech & Anr*[12]، كان إخفاء تفاصيل صاحب التسجيل بموجب خاصية حماية الخصوصية موضع شك. وطُلب من الحكومة تقديم إفادة خطية لبيان موقفها وأيضًا توضيح ما إذا كانت جهات تسجيل أسماء الحقول التي تعرض خدماتها في الهند يمكن إخضاعها لإجراء ما يُلزمهم بالكشف عن أسماء أصحاب تسجيلات أسماء الحقول المُسجلة بشكل غير قانوني والتي تتضمن علامات تجارية معروفة.

- في قضية Warner Brothers Entertainment ضد http.otorrents.com & Others[13]، صدر أمر زجري دائم ضد مواقع تورنت متعدية كانت توزع وتبث وتنقل محتوى خاص بشركة *Warner Brothers*.

13. وفي حين توضح السوابق القضائية المذكورة أعلاه سيناريوهات مختلفة أصدرت فيها المحكمة أوامر زجرية متغيرة، فإنه مؤخرًا في قضية Snapdeal Private Limited ضد GoDaddy.com LLC & Others[14]، رأت المحكمة أن على المدعي أن يرفع دعوى لدى المحكمة ضد كل اسم حقل يجده متعديًا، حتى لو كانت هذه العملية تمثل عبئًا عليه. وفي هذه القضية، لم تصدر المحكمة أمرًا زجريًا ممتدًا. ومع ذلك، تقول المحكمة إنه في مثل هذه القضايا، تكون جهات تسجيل أسماء الحقول هي نفسها المتعدية، ومن ثم توصي مثل هذه الجهات بتعديل خوارزمياتها بطريقة لا تتيح أسماء الحقول التي يُحتمل أن تكون متعدية.

رابعًا. خاتمة

14. توضح المناقشة أعلاه أنه مع تقدم التكنولوجيا، يجب أن تتكيف سبل الانتصاف وأن تكون قابلة للتغيير من أجل حماية حقوق الملكية الفكرية بشكل فعال. ولكن في أثناء ذلك، يجب أيضًا الاعتراف بالحريات الأساسية ويجب أن يؤخذ اختبار التناسب في الاعتبار في كل حالة. كما تجب معالجة المخاوف المتعلقة بالحق في الخصوصية وحرية التعبير والتجارة الحرة وما إلى ذلك، أثناء حماية حقوق الملكية الفكرية. وبينما يواجه مالكو حقوق الملكية الفكرية، وحقوق الملكية الفكرية نفسها، تحديات تفرضها بيئة الإنترنت الآخذة في التطور، لا يمكن إغفال حقيقة أن الإنترنت عززت سهولة وصول الجماهير إلى المعلومات والمعارف. ولذلك، فإن كبح المشكلة الأصغر وهي إساءة الاستخدام ينبغي ألا يُهدد الهدف الأكبر للإنترنت أو يضر به.

[نهاية المساهمة]

---

10 CS(COMM) 135/2022.
11 CS (COMM) 350/2020.
12 CS(COMM) 352/2022.
13 CS (COMM) 367/2019.
14 CS(COMM) 176/2021.

العمل الحديث العهد الذي أجرته الجمعية الدولية لحماية الملكية الفكرية (AIPPI) بشأن التعويض عن أفعال التعدي على الملكية الفكرية

*مساهمة من إعداد السيدة ليندا ليكومتي، المقررة العامة المساعدة، الجمعية الدولية لحماية الملكية الفكرية (AIPPI)، زيورخ، سويسرا**

ملخّص

تلخّص هذه الورقة المسائل الرئيسية التي سلطت الضوء عليها الفرق الوطنية والإقليمية في الجمعية (AIPPI) خلال الدراسة بشأن تعويضات الملكية الفكرية عن الأفعال خلاف البيع التي أجرتها الجمعية (AIPPI) في أيلول/ سبتمبر 2019 (دراسة عام 2019) والدراسة بشأن الإدراك المعقول في التعويض عن التعدي على حقوق الملكية الفكرية التي أجرتها الجمعية (AIPPI) في تشرين الأول/ أكتوبر 2021 (دراسة عام 2021). وركّزت المناقشات في دراسة عام 2019 على التقدير الكمّي للتعويضات عن أفعال التعدّي خلاف البيع، كالاستيراد، والتخزين، والتصنيع، والاستعمال، والعرض للبيع. وتناولت المناقشات المبادئ المطبّقة على استرداد التعويضات وتقديرها الكمّي على الرغم من عدم وجود بيع قائم على التعدّي يمكن اتخاذه للقياس عليه، ومسألة "التخليص"[1]. وركّزت المناقشات في دراسة عام 2021 على دور الإدراك، أي المعرفة، في تقييم التعويض عن التعدّي على حقوق الملكية الفكرية المسجّلة وغير المسجّلة.

أولاً. معلومات عن الجمعية الدولية لحماية الملكية الفكرية

1. تعتبر الجمعية الدولية لحماية الملكية الفكرية رائدة المنظمات غير الحكومية الدولية المعنية حصراً بإعداد وتحسين الأنظمة القانونية لحماية الملكية الفكرية على الصعيد العالمي.

2. والجمعية منظمة محايدة سياسياً لا تستهدف الربح أسِّست في سويسرا وتضم حالياً أكثر من 8,000 عضو يمثلون أكثر من 130 بلداً. ويتمثل هدف الجمعية في تحسين حماية الملكية الفكرية وتعزيزها على الصعيدين الدولي والوطني. وهي تسعى إلى تحقيق هذا الهدف عن طريق العمل على إعداد معاهدات واتفاقات دولية وإقليمية بشأن الملكية الفكرية وقوانين وطنية للملكية الفكرية وتوسيعها وتحسينها. وتتخذ الجمعية من إعداد دراسات عن القوانين الوطنية القائمة واقتراح تدابير لمواءمة هذه القوانين على أساس دولي أسلوباً لعملها، وتعمل لذلك مع المنظمات الحكومية وغير الحكومية على السواء. وتطرح الجمعية، حسب الاقتضاء، مقترحات على كبرى المحاكم والهيئات التشريعية تدعو فيها إلى تعزيز حماية الملكية الفكرية.

ثانياً. دراسة الجمعية بشأن التعويضات عن أفعال التعدي على الملكية الفكرية خلاف البيع

3. ورد سبعة وثلاثون تقريراً من المجموعات الوطنية والإقليمية في الجمعية استجابةً لاستبيان أعده المقرر العام للجمعية بشأن التعويضات عن أفعال التعدي على الملكية الفكرية خلاف البيع[2]، حيث ضمت هذه التقارير معلومات وتحليلات تفصيلية تتعلق بالقوانين الوطنية والإقليمية. وتولى المقرر العام للجمعية استعراض هذه التقارير واستخلاص تقرير موجز[3] منها. واعتمدت اللجنة التنفيذية للجمعية، خلال المؤتمر العالمي للجمعية الذي عُقد في لندن في عام 2019، قراراً بشأن هذه القضية إثر مناقشات أجريت في إطار لجنة معنية حصراً بالدراسة وفي جلسة عامة كاملة[4].

---

* الآراء الواردة في هذه الوثيقة هي آراء المؤلفين ولا تعبر بالضرورة عن آراء الأمانة أو الدول الأعضاء في الويبو.

1 يعني مصطلح "التخليص" أنه لا ينبغي أن يكون هناك مسؤولية إضافية للتعدي فيما يتعلق بالمعاملات في منتجات معينة تبيّن أنها مخالفة، حين تكون التعويضات قد مُنحت فيما يتعلق بتلك السلع، وتعتبر السلع "مُخلّصة".

2 https://aippi.soutron.net/Portal/DownloadImageFile.ashx?fieldValueId=3126.

3 https://aippi.soutron.net/Portal/DownloadImageFile.ashx?fieldValueId=3133.

4 https://aippi.soutron.net/Portal/DownloadImageFile.ashx?fieldValueId=2929.

4. ويعرض هذا القسم من الورقة بإيجاز المسائل الرئيسية التي أبرزتها المجموعات الوطنية والإقليمية في الجمعية فيما يتعلق بالتقدير الكمي للتعويضات عن أفعال التعدي خلاف البيع5. ويمكن أن تكون أفعال التعدي خلاف البيع هذه أفعال تعد6 متمثلة في عروض عامة أو إعلانات على مواقع إلكترونية لتوفير المنتجات المخالفة في ولاية قضائية واحدة أو أكثر، دون أن يكون هناك بيع. وقد تتضمن أفعال التعدي خلاف البيع الأخرى التصنيع والاستيراد والتخزين. ويتناول هذا القسم أيضاً التخليص، فحين تكون التعويضات قد دُفعت مثلاً عن السلع المُصنّعة، لا يعود المُخالف أو مُكتسب السلع مسؤولين عن أي تعويضات عن البيع اللاحق لهذه السلع. ولم تشمل هذه الدراسة مسائل متصلة بالإتاوات المنصفة والمعقولة وغير التمييزية في سياق البراءات المعيارية الأساسية، أو التعويضات القانونية، أو حسابات الأرباح، أو أشكال الانتصاف الأخرى التي يسترجع صاحب الحقوق بموجبها الأرباح غير المشروعة التي حققها المخالف.

ألف. التعويضات عن أفعال التعدي خلاف البيع

5. تؤيد جميع المجموعات بقوة إنشاء علاقة سببية بين فعل (أفعال) التعدي والضرر من أجل تحصيل التعويضات. كما كان هناك إجماع قوي بين المجموعات على ضرورة أن تُحدد التعويضات لكل شكل من أشكال أفعال التعدي خلاف البيع المتنوعة (كالتصنيع، والاستيراد، والتخزين، وما إلى ذلك) باستخدام المبادئ نفسها. ولكن كان للمجموعات آراء مختلفة فيما يتعلق بتحديد كيفية تقييم التعويضات من دون استخدام بيانات البيع. وتكمن الصعوبة الكبرى فيما يتعلق بأفعال التعدي خلاف البيع في تقييم التعويضات، كتقييم لإتاوة معقولة بدون حساب الأرباح المتأتية من سعر المبيعات. وتتفق أغلبية المجموعات على إجراء تقييم التعويضات على أساس البيع المُحتمل الذي كان ليتحقق. ورأى البعض أنه يجب تضمين المبيعات المحتملة والمبيعات الفعلية للسلع على السواء في ولاية قضائية أخرى، إن كان الحال كذلك، في تقييم التعويضات، شرط إظهار علاقة سببية كافية بين أفعال التعدي خلاف البيع داخل الولاية القضائية والضرر الناتج عن البيع.

6. واقترحت المجموعات أن تتضمن بعض الطرق لحساب التعويضات عن التعدي على العمليات المحمية ببراءة ما يلي:

- سعر المنتج المصنوع باستخدام العملية المتعدّى عليها؛
- الهامش الذي خسره صاحب حق الملكية الفكرية، افتراضاً بأن صاحب حق الملكية الفكرية يستغل براءة العملية الخاصة به؛
- الإتاوة التي تمت خسارتها، وقد يُرفع سعرها حتى يؤخذ التعدي في الحسبان، افتراضاً بأن الأخير لا يستغل براءته بنفسه؛
- التعويض عن الضرر المعنوي الذي لحق بصاحب الحق؛
- إتاوة معقولة مستندة إلى حجم الإيرادات المرتبطة باستخدام الطريقة، حسب وتيرة الاستخدام؛
- نطاق الإنتاج؛
- تكلفة الإنتاج؛
- الطلب على المنتج المحمي بالبراءة؛
- أثر التوزيع المحتمل على الطلب على المنتج المحمي بالبراءة؛
- عدد/ قيمة السلع المصنّعة، وأثر *توزيعها المحتمل*؛
- خسارة صاحب حق الملكية الفكرية لحصة في سوق محتمل أو انتقاص من سمعة صاحب الحق في السوق؛
- نقص إتاحة المواد الخام المستخدمة في التصنيع المخالف؛
- أي انخفاض في السعر ينتج عن استخدام المتعدي للعملية المحمية ببراءة ويتكبّده صاحب الحق؛
- المبالغ التي تم استثمارها في تصميم العملية والحصول عليها قبل حمايتها بالبراءة؛
- القيمة الحقيقية للبراءة التي تم التعدي عليها؛
- الخسائر المالية لصاحب حق الملكية الفكرية؛
- كمية المنتجات المخالفة المخزّنة أو المستوردة؛
- تكاليف عملية الاستيراد بأكملها، والضرائب، والتخزين.

---

5 أجرت المجموعات الوطنية والإقليمية في الجمعية دراسة بشأن التقدير الكمي للانتصاف النقدي (سيدني، 2017)، مع التركيز على نتائج المبيعات المخالفة، وأصدرت قراراً في ذلك الشأن لاحقاً.

6 تتناول هذه الدراسة التعدي على حقوق الملكية الفكرية بما في ذلك البراءات وشهادات الحماية التكميلية، والبراءات الصغيرة ونماذج المنفعة، والعلامات التجارية، والحق في منع المنافسة غير العادلة وتقديم المُقلّد على أنه أصلي، وحقوق المؤلف، وحقوق طوبوغرافيا أشباه الموصلات، وحقوق قواعد البيانات وحقوق التصميم، من دون التطرق إلى الأسرار التجارية، وحقوق السرية، وحقوق الدراية العملية.

7. وكان هناك إجماع جوهري بين المجموعات على أن المحكمة يجب أن تكون قادرة على أن تقتطع من التعويضات الممنوحة أي مبالغ يتبيّن أنها مُنحت سابقاً في محاكمات أخرى، إذا كان إدراج تلك المبالغ يؤدي إلى حالة يكون فيها الاسترداد مضاعفاً. واقترحت المجموعات بشكل موحّد بذل جهود ضد الاسترداد المضاعف، مثل اعتماد تقييم معقول للإتاوات يتضمّن "عتبة" عند تحقيق "الرضا الكامل". ويعني ذلك أن صاحب حق الملكية الفكرية يجب أن يتمكن من استرداد التعويضات، شرط ألا يفوق حجم الاسترداد الإجمالي الخسارةَ الإجمالية المتكبّدة.

8. ويجب مراعاة جميع الأطراف عند تحديد استرداد التعويضات، بما في ذلك المشترون بحسن نية، الذين اشتروا سلعة مخالفة بثمن سلعة قيمة من دون إشعار بالتعدي. وعلى الرغم من ذلك، كان هناك إجماع كبير بين المجموعات على أن صاحب الحق الذي يتكبّد أضراراً إضافية (مثل خسارة المزيد من المبيعات) بسبب انتشار منتجات مخالفة دُفعت التعويضات عنها، ينبغي أن يكون له الحق في استرداد المزيد من التعويضات. وبدا أن المجموعات المتبقية تقترح اعتماد سياسة مبدئية تقضي بعدم تطبيق "التخليص" بتاتاً.

باء. التعويضات في حال وجود عدة تعديات

9. تقترح أغلبية واضحة من المجموعات أن التعويضات ينبغي أن تكون قابلة للاسترداد لكل فعل تعدٍ منفرد. وإذا كان مرتكب جميع تلك الأفعال شخصاً واحداً، من المرجح أن يتحقق الأثر الاقتصادي للتصنيع والتخزين السابقين عن طريق الأثر الاقتصادي للبيع. ويثير ذلك مسألة ما إذا كان يمكن الحؤول دون الاسترداد المضاعف عن طريق التأكد من أن التعويضات لا تسترد مرتين أو أكثر عن كل منتج مخالف و/أو كل فعل تعد. ومع ذلك، تنص المادة 45 من اتفاق جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة على أن التعويضات يجب أن تكون "ملائمة للتعويض عن الضرر الذي تكبده صاحب الحق" ولا يبدو أنها تحدّ من التعويضات حسب الفعل أو المنتج.

جيم. الأفكار الختامية

10. تعدّ التعويضات قابلة للاسترداد لكل أنواع التعدّي، لكن طريقة حسابها تختلف اختلافاً عظيماً ليس فقط في القوانين الحالية، بل أيضاً في الأفكار الحالية. كما أن المبالغ تختلف، إذ يقترح البعض حدّ "الرضا الكامل" في حين يقترح البعض الآخر فرصاً للمضي في إجراءات التقاضي.

11. وبرزت أثناء فترة الدراسة طريقتان بناءتان لتقييم التعويضات بدا أنهما تحظيان بالتأييد:

- عند تقييم التعويضات المتعلقة بطريقة استخدام، يجب أن تأخذ المحكمة في الحسبان '1' ما إذا كانت العملية التي استخدمها المتعدي تحقق أفضلية اقتصادية للمتعدي أو ضرراً لصاحب الحق، '2' الإيرادات المرتبطة باستخدام العملية، حسب وتيرة استخدامها، '3' أي أفضلية في السعر يحصل عليها المتعدي عن طريق استخدام العملية، وعوامل أخرى محتملة.
عند تقييم التعويضات المتعلقة بطريقة تصنيع المنتجات، يجب أن تأخذ المحكمة في الحسبان '1' المبيعات المحتملة التي قد يقوم بها المتعدي لأي منتجات مصنّعة باستخدام العملية، '2' ما إذا كان منتج العملية محمياً بالبراءة المعنية، '3' ما إذا كان المنتج ينافس منتجات غير منتجة باستخدام العملية المحمية بالبراءة، '4' أي أفضلية في السعر يحصل عليها المتعدي عن طريق استخدام العملية، '5' أي أفضلية في الوقت يحصل عليه المتعدي باستخدام العملية (كأفضلية القفزة)، وعوامل أخرى محتملة.

ثالثاً. دراسة بشأن الإدراك المعقول في التعويض عن التعدي على حقوق الملكية الفكرية

12. ورد واحد وأربعون تقريراً من المجموعات الوطنية والإقليمية في الجمعية استجابةً لاستبيان أعده المقرر العام للجمعية بشأن الإدراك المعقول في التعويض عن التعدي على حقوق الملكية الفكرية[7]، حيث ضمت هذه التقارير معلومات وتحليلات

[7] https://aippi.soutron.net/Portal/DownloadImageFile.ashx?fieldValueId=4904.

تفصيلية تتعلق بالقوانين الوطنية والإقليمية. وتولى المقرر العام للجمعية استعراض هذه التقارير واستخلاص تقرير موجز[8] منها. واعتمدت اللجنة التنفيذية للجمعية، خلال المؤتمر العالمي للجمعية الذي عُقد في شهر تشرين الأول/ أكتوبر 2021 قراراً بشأن هذه القضية إثر مناقشات أجريت في إطار لجنة معنية حصراً بالدراسة وفي جلسة عامة كاملة[9].

13. ويلخّص هذا القسم من الورقة أيضاً بعض المسائل التي ركّزت عليها المجموعات الوطنية والإقليمية في الجمعية باعتبارها ذات صلة بمسألة الإدراك المعقول، كالمعرفة، في التعويض عن التعدي على حقوق الملكية الفكرية. ولم تتضمن هذه الدراسة مسائل مرتبطة بالقانون الجنائي، ودور المعرفة في التعويض المحسوب بالرجوع إلى الأرباح غير المشروعة التي يحققها المتعدي، وتسديد تكاليف التقاضي.

عتبة المعرفة

14. تتباين القوانين الحالية تبايناً كبيراً فيما يتعلق بدور المعرفة – الموضوعية و/أو الذاتية – في استرداد التعويضات في دعاوى التعدي. وتعني المعرفة الموضوعية المعرفة بأن هناك أسباباً معقولة تدعو بأن يكون للشخص مثلاً براءة منشورة في الولاية القضائية الخاصة بالمتعدي. أما المعرفة الذاتية فهي معرفة أن للشخص ذلك بالفعل.

15. وتتفق أغلبية واضحة من المجموعات على وجوب مراعاة المعرفة بطريقة ما في استرداد التعويضات. ولكن المجموعات اختلفت فيما إذا كان يجب أن تكون تلك المعرفة موضوعية و/أو ذاتية، وما الذي ينبغي أن يندرج في المعرفة الموضوعية. وتشكل ظروف التعدي العامل الأكثر أهمية في إثبات المعرفة. وقد اقترح البعض أن التعويضات القابلة للاسترداد يجب أن تكون أكبر إذا كان للمتعدي عتبة معينة من المعرفة.

16. وقد يكون من الصعب إثبات المعرفة التي يتمتع بها المتعدي – موضوعية أو ذاتية كانت، لا سيما في الولايات القضائية التي تفتقر إلى الوسائل اللازمة لاكتشاف المعلومات التي يتمتع بها المتعدي.

باء. التعويضات المعزّزة

17. ترى أغلبية المجموعات أن زيادة التعويضات – سواءً على أساس المعرفة أو غير ذلك – ليست الحل للمضي في ردع المتعدين المحتملين على حق الملكية الفكرية. ودعم الرأي السائد استخدام الأوامر الزجرية كرادع فعال. وأيّدت بعض المجموعات فكرة أن استرداد التعويضات المعززة يمثل رادعاً. لكن لوحظ أن فرض تعويضات أكبر على المتعدّين الذين يتمتعون بمعرفة ذاتية لحق الملكية الفكرية المتعدّى عليه يمكن أن يكون رادعاً عن التعدي إذا نُشرت قرارات المحكمة. واقترحت مجموعات أخرى أن يُطلب من العاملين في مهن معينة، كالتجّار، أن يكونوا أكثر حرصاً على حقوق الملكية الفكرية، وبالتالي أن يُفرض على العاملين في تلك المهن دفع تعويضات أكبر من غيرهم في حال ارتكابهم لأي تعد.

18. وعلى الرغم من عدم اتفاق جميع المجموعات على اعتبار التعويضات المعززة رادعاً فعالاً، ثمة رغبة لثني الأشخاص عن التعدي، لا سيما أولئك الذين يجرون تحليلات أعمال لمعرفة ما إذا كانوا يستطيعون تحقيق أرباح تفوق حجم التعويضات المتوقع فرضها على التعدي على حقوق الملكية الفكرية. وفي الوقت عينه، يمكن لإثبات تلك المعرفة أن يكون صعباً وأن يطوّل أجل التقاضي، وأن يكلّف صاحب حق الملكية الفكرية المزيد من الوقت والمال، وقد يبوء مسعاه بالفشل.

19. وترى بعض المجموعات أنه يُفضّل أن توزّع الأرباح على نحو ملائم إذا كانت الشركة تستغل تكنولوجيا شركة أخرى بدلاً من حق استئثاري قوي للغاية يتضمن تعويضات جزائية أو معززة.

جيم. واجب المعرفة

20. أفاد عدد من المجموعات بضرورة مراعاة عنصر الإهمال أو الخطأ من أجل تحمّل مسؤولية التعدّي والتعويض عنه، وإذا لم يكن هناك إهمال أو خطأ، قد تتحوّل مسؤولية التعدّي إلى مسؤولية التعويض لسبب الإثراء غير العادل. وقد يتبيّن الإهمال أو الخطأ في حال لم يتم إجراء بحوث حرية التصرف على نحو كاف. ولكن ثمة تخوّف من التكاليف المرتفعة وواجب إجراء بحوث حرية التصرف والحصول على تحليلات في كل ولاية قضائية. وثمة اقتراح بأن يكون استخدام تحليل واحد في ولاية قضائية واحدة قابلاً

[8] https://aippi.soutron.net/Portal/DownloadImageFile.ashx?fieldValueId=5182.
[9] https://aippi.soutron.net/Portal/DownloadImageFile.ashx?fieldValueId=5207.

للتطبيق في ولايات قضائية أخرى، ولكن ذلك غير ممكن حالياً نظراً للاختلافات الشاسعة في القوانين في مختلف الولايات القضائية. ومن جهة أخرى، يتخوّف البعض من أن يكون مجرّد وجود بحث وتحليل لحرية التصرف بمثابة سلطة مطلقة تسمح بتخفيف أو إيقاف الاسترداد المعزز للتعويضات عن تعدٍ على حقوق الملكية الفكرية.

21. وقُدّمت العديد من الآراء بشأن ما يجب اعتباره معرفة موضوعية، بما في ذلك ما إذا كان حق الملكية الفكرية منشوراً في الولاية القضائية نفسها، باللغة الرسمية للولاية القضائية أو بلغة شائعة الاستخدام، كالإنكليزية.

دال. الأفكار الختامية

22. تشير الآراء الإجمالية إلى أن التعويضات يجب أن تكون قابلة للاسترداد حتى لو لم يكن هناك معرفة موضوعية أو ذاتية. ومع ذلك، إذا استخدمت المعرفة الموضوعية أو الذاتية في استرداد التعويضات، يجب أن يكون هناك وسائل معتمدة لاكتشاف و/أو إثبات تلك المعرفة في مختلف الولايات القضائية.

[نهاية المساهمة]

أعمال الرابطة الدولية للعلامات التجارية بشأن تنسيق التشريعات المتعلقة بالأوامر الزجرية التمهيدية

*مساهمة أعدتها السيدة إيريس غونثر، مديرة قسم إنفاذ العلامات التجارية والاستدامة في الرابطة الدولية للعلامات التجارية (INTA)، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية؛ والسيدة مايا باك، مساعدة في مؤسسة Petošević، مدينة لوكسمبورغ، لوكسمبورغ؛ والسيد نيكولاس شميتز، شريك في شركة Grünecker، ميونيخ، ألمانيا؛ والسيدة باولا باساريلي، محامية في مجال الملكية الفكرية لدى مكتب Palomo Abogados للمحاماة، مدينة غواتيمالا، غواتيمالا**[*]

ملخص

بالاستناد إلى الدراسة الاستقصائية التي أجرتها لجنة الإنفاذ التابعة للرابطة الدولية للعلامات التجارية (INTA) في 47 بلداً، والتي سلطت الضوء على مختلف معايير إصدار الأوامر الزجرية التمهيدية، اعتمد مجلس إدارة الرابطة قراراً في عام 2020 يضع الحد الأدنى من المعايير التي تعتقد الرابطة بأنها ضرورية لتنسيق المتطلبات الأساسية وعملية إصدار الأوامر الزجرية في جميع أنحاء العالم، من أجل إنشاء نظام إنفاذ فعال. وتلخص الوثيقة النتائج الرئيسية للدراسة الاستقصائية، وأهم المجالات التي تتطلب التنسيق والتوجهات التي تبرز فيها الحاجة إلى أنشطة الدعوة.

أولاً. المقدمة

1. تتولى لجنة الإنفاذ التابعة لرابطة العلامات التجارية الدولية (INTA) مسؤولية مراجعة المواضيع ذات الصلة بالإنفاذ، والدعوة إلى اتباع أفضل الممارسات وتنسيق تلك الممارسات في جميع أنحاء العالم. ونظراً لأن الأوامر الزجرية هي إحدى أهم الأدوات المتاحة لدى أصحاب الحقوق عند إنفاذ حقوق الملكية الفكرية، فقد أجرى فريق العمل المعني بالأوامر الزجرية التمهيدية التابع للجنة الإنفاذ دراسة – شملت بداية الاتحاد الأوروبي وتوسعت لاحقاً لتشمل دول أخرى في جميع أنحاء العالم – حول المعايير والممارسات السارية في إجراءات الأوامر الزجرية لتحديد مستوى التنسيق وأوجه القصور التي يمكن أن تعالجها مبادرات الدعوة لاتباع سياسات الرابطة (INTA). وقد ركزت الدراسة[1] على 47 بلداً حُددت على أنها ذات قيمة بالنسبة لأصحاب حقوق الملكية الفكرية وعلى المتطلبات والمعايير الأساسية التي تعتبر الأكثر صلة لضمان تدابير وقائية فعالة، بما فيها ما يلي:

- شروط الحصول على أوامر زجرية تمهيدية بناء عن طلب طرف واحد ودون إخطار الطرف الاخر؛
- والقدرة والإمكانية على الحصول على أوامر زجرية من طرف واحد ودون إخطار الطرف الاخر في الممارسة العملية؛
- والمحاكم المختصة؛
- وطلبات الإثبات؛
- والتقيد بالمواعيد والمواعيد النهائية؛
- وإمكانية طلب الحجز على الأصول؛
- ومتطلبات جلسات الاستماع المحددة للمدعى عليه؛
- وإمكانية فرض عقوبات أو غرامات على المخالفات وكذلك التعويض عن التكاليف والأضرار؛
- وودائع الضمانات.

ثانياً. نتائج الدراسة الاستقصائية

2. *الموعد النهائي لتقديم طلب التماس أمر زجري تمهيدي.* تُحدد المواعيد النهائية في بعض البلدان بموجب القانون، بينما تحدد في بلدان أخرى بموجب السوابق القضائية. أما في بلدان أخرى (مثل الأرجنتين والبرازيل والصين والنرويج والاتحاد الروسي)، فلا توجد مواعيد نهائية محددة بدقة.

3. *الاختلافات في متطلبات الحصول على أمر زجري.* يتشابه مستوى الأدلة المطلوبة للحصول على أمر زجري تمهيدي في العديد من الأنظمة القانونية، إلا أن بعض البلدان (مثل المكسيك وتركيا) قد وضعت حداً أعلى، بما في ذلك مطالبة المدعي بإثبات وجود انتهاك فعلي. وفي الصين، على سبيل المثال، يتعين على المدعي أن يثبت أن الوضع قريب بما فيه الكفاية من الانتهاك الفعلي للحصول

---

[*] الآراء المعبر عنها في هذه الوثيقة هي آراء المؤلفين، وليست بالضرورة آراء الأمانة أو أي من الدول الأعضاء في الويبو.

[1] https://www.inta.org/wp-content/uploads/public-files/advocacy/testimony-submissions/Preliminary-Injunctions-Report-2020.pdf.

على أمر زجري تمهيدي. وفي الاتحاد الروسي، لا تُمنح الأوامر الزجرية التمهيدية إلا عندما يكون لدى المدعي فرصة كبيرة في كسب القضية بناء على الأسس الموضوعية؛ وفي جمهورية كوريا، لا يكفي إثبات مجرد احتمال الانتهاك لتبرير طلب التماس أمر زجري تمهيدي.

4. *ودائع الضمان*. تطلب بعض البلدان من المدعي تقديم ودائع ضمان أو سندات ضمان، على الرغم من أن فريق العمل لم يتمكن من الوصول إلى سياسة متفق عليها بشأن هذه النقطة.

5. *شرط الاستماع الشفوي*. تشترط معظم البلدان أن يُمنح المدعى عليه فرصة لعقد جلسة استماع شفوية في مرحلة ما من الدعوى. ومع ذلك، فإن جلسة الاستماع الشفوية في بعض البلدان هي القاعدة التي تُعفى في مجموعة واسعة من الظروف. فعلى سبيل المثال، تطلب بلجيكا وقبرص ولاتفيا والبرتغال الاستماع إلى المدعى عليه في مرحلة ما من الإجراءات؛ بينما تسمح كرواتيا والدانمرك وفنلندا وفرنسا واليونان وإيطاليا ومالطة وهولندا وإسبانيا، بإجراء العملية، دون أي تدخل أولي للمدعى عليه، في الحالات التي يوجد فيها دليل على الاستعجال، أو عدم فعالية التدابير المؤقتة أو وقوع ضرر على المدعي لا يمكن إصلاحه. ومع ذلك، في بعض الدول، يكون قرار الاستماع إلى المدعى عليه من عدمه وفقاً لتقدير المحكمة فقط، مثلما هو الحال في إندونيسيا وإستونيا. وهناك بعض البلدان التي لا تتطلب جلسة استماع على الإطلاق، مثل ليتوانيا وبولندا وسلوفاكيا وبلغاريا.

6. *فحص صلاحية الحقوق*. في نصف البلدان الأوروبية (بما في ذلك النمسا وقبرص والمجر ومالطة والبرتغال)، تجري المحاكم أو الهيئات القضائية المختصة مراجعة تفصيلية لصلاحية حقوق المدعي، مما قد يساهم في اليقين القانوني ولكنه قد يتسبب أيضاً في تأخيرات كبيرة في العملية. وترى الرابطة (INTA) أن إجراءات الحصول على أمر زجري تمهيدي يجب أن تكون، بطبيعتها، سريعة وألا تُثقل بتحليل متعمق لوقائع القضية أو بقرار بشأن صحة حقوق العلامات التجارية، لأن تحويل إجراءات الأمر الزجري التمهيدي إلى "محاكمة مصغرة" يقوض الغرض من هذا الأمر الزجري.

7. *المواعيد النهائية لتقديم الطلبات وإصدار القرارات*. لدى بعض البلدان مواعيد نهائية صارمة إلى حد ما بالنسبة لتقديم طلبات التماس أمر زجري تمهيدي ولتنفيذ قرار المحكمة. ولا تلتزم بلدان أخرى بمواعيد نهائية صارمة؛ فلا يوجد لدى أستراليا والبرازيل موعد نهائي لتقديم طلب التماس أمر زجري تمهيدي، بينما تشترط الصين واليابان تقديم طلب في غضون ثلاث سنوات بعد العلم بالانتهاك. وتسمح منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة ولاتفيا للمدعي بفترة ثلاثة أشهر لتقديم طلب التماس أمر زجري تمهيدي، وتطبق بلدان أخرى مواعيد نهائية مماثلة لمثل هذه الأوامر، بما في ذلك هنغاريا وإسبانيا (شهران). وفي الوقت ذاته، تتوقع محاكم كندا ونيجيريا من المدعي تقديم طلب بمجرد علمه بالانتهاك.

8. *المهل الزمنية*. تختلف المهل الزمنية المتاحة للمحاكم لإصدار الأوامر الزجرية بشكل كبير من بلد إلى آخر. فمثلاً، لم تحدد النمسا وبلجيكا والصين وكرواتيا وفرنسا وألمانيا أي مهلة زمنية ينبغي للمحاكم أن تصدر خلالها قراراً بشأن أمر زجري تمهيدي. وفي البرازيل وكندا، يمكن أن تستغرق الإجراءات من بضعة أيام إلى أشهر. وفي هنغاريا ونيجيريا، تصدر القرارات في غضون 14 إلى 15 يوماً من استلام الطلب. وفي منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة وعدد من البلدان الأوروبية، مثل بلغاريا واليونان وليتوانيا ورومانيا، ينبغي إصدار الأمر الزجري في غضون أيام قليلة من تقديم الطلب (من يوم إلى ثلاثة أيام).

9. *حقوق المدعى عليه*. تتيح بعض الدول إمكانية أن يعترض المدعى عليه على الأمر الزجري التمهيدي قبل صدوره، ما لم تصدره المحكمة بناء على طلب من طرف واحد ودون إخطار الطرف الاخر، في حين أن بعض الدول الأخرى لا تسمح بذلك على الإطلاق. ومع ذلك، في الصين وجمهورية كوريا، لا تصدر الأوامر الزجرية مطلقاً دون إشعار مسبق للمدعى عليه المزعوم. وعلاوة على ذلك، في بعض الدول ، لا يملك المدعى عليه خيار طلب جلسة استماع أو الطعن في الأمر الزجري التمهيدي حتى صدور قرار نهائي وملزم في الإجراءات الرئيسية.

10. *المحاكم المختصة*. كشفت الدراسة الاستقصائية أن منازعات التعدي على العلامات التجارية في بعض البلدان تتولاها المحاكم العامة أو التجارية التي لا تمتلك بالضرورة الخبرة المطلوبة في مسائل الملكية الفكرية، في حين أن بعض البلدان قد أنشأت محاكم أو أقساماً متخصصة في مجال الملكية الفكرية.

11. الدعوى *الرئيسية*. تشترط غالبية البلدان رفع دعوى رئيسية في غضون مواعيد نهائية معينة بعد الحصول على أمر زجري تمهيدي. وهناك استثناءات حيث لا يُفرض هذا الشرط (على سبيل المثال، اليابان وألمانيا وجمهورية كوريا).

ثالثاً. الحد الأدنى من المعايير التي يمكن أن تنسق المتطلبات الأساسية وعملية إصدار الأوامر الزجرية في جميع أنحاء العالم

12. تؤثر الاختلافات القائمة في العمليات حول العالم تأثيراً كبيراً على وظيفة وفعالية الأوامر الزجرية، وهو يؤثر بدوره أيضاً على الثقة العامة في حماية حقوق الملكية الفكرية في دول معينة. وعقب نتائج الدراسة الاستقصائية المذكورة، أعدت لجنة الإنفاذ قراراً[2] وقدمته إلى مجلس إدارة الرابطة (INTA) من أجل وضع معايير دنيا يمكن أن تنسق المتطلبات الأساسية وعملية إصدار الأوامر الزجرية في جميع أنحاء العالم.

13. وفيما يلي أهم النقاط الواردة في القرار، بصيغته المعتمدة في عام 2020:

- ينبغي التعجيل بإجراءات إصدار الأوامر الزجرية التمهيدية من خلال وضع مواعيد نهائية إجرائية قصيرة، لاسيما لإصدار الحكم أو الأمر المطلوب؛
- ينبغي إتاحة طلب التماس الأمر الزجري التمهيدي من طرف واحد ودون إخطار الطرف الاخر في ظل ظروف مناسبة، وذلك على نحو ما تنص عليه المادة 50(2) من اتفاقية جوانب حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة (اتفاق تريبس)؛
- ينبغي أن يكون مودع الطلب للحصول على أمر زجري تمهيدي قادراً على تأكيد أنه صاحب حقوق العلامة التجارية المطالب بها وتقديم أدلة وثائقية لإثبات أن لديه، للوهلة الأولى، فرصة لكسب الدعوى بناءً على وقائعها، وأن معيار عدم الملائمة قد يكون لصالحه. وإذا تمكن مقدم الطلب من إثبات ما ذكر أعلاه ، ينبغي افتراض حدوث ضرر لا يمكن إصلاحه؛
- باستثناء حالات البطلان الواضح أو التسجيلات الاحتيالية، لا ينبغي تحميل المحكمة عبء إعادة النظر في صلاحية حق العلامة التجارية المطالب بها. ومع ذلك، لا ينبغي أن يمنع هذا المحكمة من النظر في أي دفاعات المدعى عليه والأدلة الداعمة في تقييم ما إذا كان من المرجح أن ينجح مقدم الطلب بناء على الأسس الموضوعية؛
- على نحو ما تنص عليه المادة 50(4) من اتفاق تريبس، ينبغي إخطار المدعى عليه على الفور بطلب إصدار أوامر زجرية تمهيدية من طرف واحد ودون إخطار الطرف الاخر، ومنحه الفرصة للطعن في الأمر الزجري وطلب جلسة استماع شفوية أو النظر في حججه المضادة؛
- ينبغي الفصل في الدعاوى المضادة للمدعى عليه التي تطعن في صحة حقوق العلامة التجارية المؤكدة في الدعوى الرئيسية أو في إجراء منفصل للإلغاء أو الإبطال؛
- ينبغي أن تنص الأوامر الزجرية الصادرة ضد المتهمين على دفع غرامات لمخالفتهم للأوامر المذكورة.

رابعاً. الشفافية فيما يتعلق بالمعايير التي تتجاوز اتفاق جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة

ألف. اتفاق جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (اتفاق تريبس)

14. تحدد المادة 50 من اتفاق تريبس المتطلبات التالية فيما يتعلق بالتدابير المؤقتة:

- سرعة الإجراءات (1.50)؛
- من طرف واحد ودون إخطار للمدعى عليه (2.50)؛
- إثبات ملكية الحق مطلوب ولكن لا يوجد مراجعة للصلاحية (3.50)؛
- الإخطار وخيار الاستئناف للمدعى عليه (4.50)؛
- الالتزام بتنفيذ الإجراء الرئيسي خلال موعد زمني محدد (6.50)؛
- حق المدعى عليه في الحصول على تعويضات (7.50).

15. وتجدر الإشارة إلى أن الفقرات 3 و 4 و 6 و 7 من القرار الصادر عن الرابطة الدولية للعلامات التجارية (INTA) تتجاوز تلك المتطلبات الأساسية التي ينص عليها اتفاق تريبس.

[2] https://www.inta.org/wp-content/uploads/public-files/advocacy/board-resolutions/PrelimInjunctionsResolutionOct26Clean_Final.pdf

خامساً. استنتاجات بشأن النقاط الرئيسية التي تفتقر إلى التنسيق/تتطلب أنشطة الدعوة والتوعية

16. ترد فيما يلي أهم أوجه القصور التي حُددت في بعض البلدان والتي تسعى الرابطة (INTA) إلى معالجتها من خلال أنشطة الدعوة والتوعية الخاصة بها لضمان إصدار أوامر زجرية تمهيدية فعالة وإنفاذ حقوق الملكية الفكرية:

- البلدان التي لا تفترض حدوث ضرر لا يمكن إصلاحه في أي ظرف من الظروف؛
- البلدان التي تسمح بصلاحية الحقوق المطالب بها لتكون مفتوحة للمراجعة كاملة من قبل المحكمة الزجرية.
- البلدان التي تسمح برفع الدعاوى المضادة من أجل البطلان ومعالجتها بموجب إجراءات مؤقتة.
- البلدان التي تطلب فيها السلطات قدراً/نوعاً مفرطاً من الأدلة من أصحاب العلامات التجارية لإصدار أمر زجري تمهيدي. وفي بعض الحالات، يجب أيضاً إثبات حدوث ضرر في هذه المرحلة المبكرة جداً من الدعوى للحصول على أمر زجري تمهيدي.
- البلدان التي تستغرق فيها الإجراءات وقتاً طويلاً جداً لإصدار أمر زجري تمهيدي. وينبغي اتخاذ تدابير عملية في المحاكم/المكاتب الإدارية من أجل تقليص تلك المدة.

[نهاية الوثيقة]